مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: المشاركة السياسية للمرأة في مجالس المحافظات العراقية: مجلس محافظة نينوى انموذجاً
اسم الكاتب: م.د. عفراء رياض الحمداني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9745
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 19:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2- September. 2025
المجلد ١٥- العدد ٢ – ايلول ٢٠٢٥

Women's Political Participation in Iraqi Provincial Councils: Nineveh Provincial Council as a Model

[1] Dr. Afraa Riyadh Al-Hamdani
College of Political Science, University of Mosul
1: Email: afraariyaad@uomosul.edu.iq
2: Email:

Abstract:

This research deals with the topic of women's political participation in Iraqi provincial councils, focusing on the Nineveh Provincial Council as an applied model. The research highlights the importance of women's political empowerment and their role in local decision-making, as well as the challenges they face such as social customs, lack of political support, and legal restrictions. The research also reviews the size of women's representation in the Nineveh Governorate Council, and compares the reality with legislation that guarantees women's rights to political representation, such as the election law and the quota system. The research concludes that it is necessary to activate the role of women more widely in local political life through awareness raising, institutional support, and reforming local policies to enhance their active participation

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.160229.1520

Submitted: 20/4/2025
Accepted: 21/5/2025
Published: 1/9/2025

Keywords:
Women's political role
Political participation
Local councils
Nineveh Governorate.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المشاركة السياسية للمرأة في مجالس المحافظات العراقية:مجلس محافظة نينوى انموذجاً

[١] م.د. عفراء رياض الحمداني
[١] كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع المشاركة السياسية للمرأة في مجالس المحافظات العراقية، مع التركيز على مجلس محافظة نينوى كنموذج تطبيقي. يسلط البحث الضوء على أهمية تمكين المرأة سياسيًا ودورها في صناعة القرار المحلي، وكذلك التحديات التي تواجهها مثل العادات الاجتماعية، والنقص في الدعم السياسي، والقيود القانونية. كما يستعرض البحث حجم تمثيل النساء في مجلس محافظة نينوى، ويقارن بين الواقع والتشريعات التي تكفل حقوق المرأة في التمثيل السياسي، مثل قانون الانتخابات ونظام الكوتا. يخلص البحث إلى ضرورة تفعيل دور المرأة بشكل أوسع في الحياة السياسية المحلية من خلال التوعية، والدعم المؤسسي، وإصلاح السياسات المحلية لتعزيز مشاركتها الفاعلة.

الكلمات المفتاحية: دور المرأة السياسي، المشاركة السياسية، ،المجالس المحلية، محافظة نينوى.

المقدمة

تعني المشاركة السياسية إسهام الأفراد في عملية صنع القرار السياسي والإداري، وتُعد من المؤشرات الأساسية على تطور السلوك الحضاري للمجتمع. وترتبط هذه المشاركة ارتباطًا وثيقًا بالحياة السياسية، إذ تقوم على النضج السياسي والثقافي، واستثمار الإمكانات المتاحة في رسم السياسات العامة والتخطيط لها. وتتحقق المشاركة السياسية في بيئة تتسم بالتعددية الحزبية، وحرية الاعتقاد والتفكير، وحرية الرأي والتعبير، مع احترام الرأي الآخر وتقبل وجود المعارضة كجزء من النظام الديمقراطي.

بالإضافة إلى ذلك، تُعد المشاركة السياسية سلوكًا مباشراً أو غير مباشر يمارسه الفرد من خلال أداء دور معين في الحياة السياسية للمجتمع الذي ينتمي إليه، ويشمل هذا الدور متابعة القرارات السياسية بعد صدورها، والسعي للتأثير في عملية صنع القرار، سواء بصورة فردية أو من خلال العمل الجماعي، مما يعكس وعي الفرد بدوره كمواطن فاعل في النظام السياسي

وعلى صعيد تفعيل المشاركة السياسية للمرأة وتوسيع الفرص المتاحة أمامها للوصول إلى مختلف مواقع صنع القرار، سواء في المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، تُعد هذه

المسألة من القضايا الجوهرية التي تستدعي اهتماماً جاداً ومعالجة استراتيجية. ويجب تجاوز الاكتفاء بالتمثيل العددي أو تخصيص مقاعد رمزية، نحو تحقيق مشاركة سياسية نوعية ومؤثرة تتميز بالكفاءة والفاعلية، بما يُسهم في تعزيز دور المرأة في صياغة السياسات العامة، ويُمكّن من دمج قضايا الفساد والحوكمة الرشيدة ضمن أولويات العمل المؤسسي للدولة، لذلك أصبح هذا الموضوع دليلاً على مدى تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات خاصة بعد ازدياد الحركات التي تدعو إلى تعزيز حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص، حيث أن أساس البناء القيمي للديمقراطية قائم على النواة وهي مؤسسة العائلة وأن المرأة هي نواة هذه المؤسسة، إذ لا يمكن أن يكون هناك مجتمع ديمقراطي أو بناء دولة ديمقراطية والمرأة فيها مهمشة ومضطهدة، وفي العراق عانت المرأة كما هو الحال في العديد من دول العالم من أزمة حقيقية تتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، فنتيجة للظروف القاسية والحروب التي تعرّض لها العراق، كلها عوامل أدت إلى انزواء المرأة وتحجيم دورها، وبعد أحداث عام (٢٠٠٣) برزت أهمية تعزيز دور المرأة العراقية في المجتمع من خلال مشاركتها الفاعلة في صياغة القوانين وسنّ التشريعات، لما لذلك من أثر مباشر في الارتقاء بالمستوى الحضاري للبلاد. وقد جاء هذا التوجه نتيجة للتحول الديمقراطي الداخلي في العراق، إلى جانب التأثر المتزايد بمفاهيم حقوق الإنسان على المستوى الدولي، مما جعل قضايا المرأة محط اهتمام محلي وعالمي. وقد كفل الدستور العراقي تمثيلاً نسبيًا للمرأة من خلال "الكوتا الانتخابية"، الأمر الذي أتاح لها الوصول إلى مواقع صنع القرار. إلا أن هذا التمثيل لا يزال في كثير من الأحيان شكلياً أكثر منه عملياً. ومن هنا، يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور المرأة في المشاركة السياسية، مع التركيز على مدى فاعليتها داخل المجالس المحلية، وبوجه خاص مجلس محافظة نينوى.

أولاً: اشكالية البحث:

على الرغم من التحولات السياسية الجوهرية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣، والتي كان من أبرز ملامحها انخراط المرأة في الحياة السياسية، إلا أن هذه المشاركة لا تزال محدودة من حيث التأثير والتمثيل الفعلي. ومن هذه الإشكالية تنبثق مجموعة من التساؤلات المحورية، منها:

١. ما هو مفهوم وأشكال المشاركة السياسية للمرأة؟
٢. ما هو الواقع السياسي للمرأة العراقية بعد عام (٢٠٠٣)؟
٣. ما دور المرأة العراقية في المجالس المحلية بشكل عام ونينوى بشكل خاص؟
٤. ما هي المعوقات التي تحدُّ من دور المرأة السياسي داخل مجلس المحافظة؟

ثانياً: فرضية البحث:

رغم أن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ نصَّ صراحةً على تخصيص نسبة معينة للنساء لضمان مشاركتهن في الحياة السياسية، إلا أن الواقع العملي يُظهر أن تمثيل المرأة في المواقع السياسية الحيوية، ولا سيما تلك المرتبطة بصنع القرار، لا يزال ضعيفاً. ولم تتمكن المرأة من استثمار ما خُصص لها عبر نظام الكوتا بشكل فعّال، نتيجةً لجملة من العوامل المؤثرة، أبرزها هيمنة القيادات الحزبية، وضغوط الكتل السياسية، فضلاً عن تأثير التوازنات المذهبية والسياسية التي غالباً ما تُقصي الكفاءة لصالح الولاءات والانتماءات

ثالثاً: منهجية البحث:

نظرًا لطبيعة الموضوع التي تتطلب الوصف والتحليل، فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تتبع واقع المرأة العراقية ودراسة دورها في المشاركة بصنع القرار السياسي. ويهدف هذا المنهج إلى تقديم صورة شاملة تستند إلى الوقائع والمعطيات، مع تحليل العوامل المؤثرة في تمثيل المرأة وتقييم مدى فاعليتها ضمن الهياكل السياسية والمؤسسات المعنية بصنع القرار.

رابعاً: هيكلية البحث:

بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة والتوصيات، فقد جاء هيكل البحث منتظمًا في ثلاثة مباحث رئيسية، على النحو الآتي:

المبحث الأول: تناول مفهوم المشاركة السياسية وأشكالها بالنسبة للمرأة، حيث تم التطرق إلى الإطار النظري للمشاركة السياسية، وتعريفاتها، وأبرز صورها ومظاهرها في النظم السياسية المختلفة، المبحث الثاني: عالج واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية، متناولًا مراحل تطورها بعد عام ٢٠٠٣، والمعوقات التي واجهتها على المستويين السياسي والاجتماعي، والتي حدّت من فاعلية حضورها في مواقع صنع القرار، المبحث الثالث: خُصص لدراسة المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية، مع التركيز على التمثيل النسوي في هذه المجالس، ومدى قدرتها على التأثير في القرارات المحلية، مع دراسة حالة مجلس محافظة نينوى كمثال تطبيقي

I. المبحث الأول

مفهوم وأشكال المشاركة السياسية للمرأة

استطاعت المرأة العراقية وبجدارة عالية في خضم التنافس السياسي أن تشكّل نقطة انطلاق حقيقية وإعادة توازن لدعم الوضع السياسي من خلال جعلها وجهاً حقيقياً وعنصراً فاعلاً لتمثيل فئات المجتمع ونقل معاناة نظيرتها أو غيرهم إلى المعترك السياسي، حيث أن الكثير من الأدبيات تؤكد أن المرأة العراقية قادرة على تحمل الظروف وسعت بكل الاوقات إلى ترك بصمتها في المجتمع في كل المجالات الأمر الذي يستلزم إزالة ما موجود من عوائق وعقبات كانت تحول دون تمكين المرأة سياسياً لكي تمارس كافة حقوقها، وهذا ما نراه في مجتمعين مختلفين تماماً، إذ أن الأول منح المرأة رأس الهرم في الدولة سواءً كانت رئيسة أو رئيسة وزراء أو برلمانية، والثاني تظهر فيه مقهورة تواجه العادات والتقاليد، وقد تمنعها الظروف بمختلف أشكالها من المطالبة أو ممارسة حقوقها، ليثير لنا تساؤلاً مهماً حول مفهوم مشاركة المرأة سياسياً وما هي أشكال مشاركتها السياسية في المجتمع وهذا ما سنتوقف عنده في المطلبين الآتيين.

I.أ. المطلب الأول

مفهوم المشاركة السياسية للمرأة

لقد شهد القرن الواحد والعشرين ثورة حقيقية لتنامي وزيادة الوعي بالقضايا التي تمس حقوق الإنسان، لاسيما المساواة والتمكين والديمقراطية، الأمر الذي استدعى أغلب الدول إن لم يكن جميعها إلى عقد اتفاقيات دولية أو العمل على الانضمام والمصادقة على ما هو موجود منها، ومن ثم العمل على موائمتها مع دساتيرها وتشريعاتها الوطنية، وأن هذه الاتفاقيات إما أن تكون معنية بحقوق الإنسان والفئات المشمولة بها أو خاصة بفئة معينة وأساس التركيز كان على حقوق المرأة وأن الاهتمام هذا جاء كخطوة مهمة لدعم مشاركة المرأة في جميع المجالات وبالأخص المشاركة السياسية.

ونعني المشاركة بصورة عامة القيام بعمل أو دور ما أياً كان نوعهُ سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي، أما على صعيد المشاركة السياسية فيقصد بها القيام بدور أو مهمة سياسية، لذلك عُرفت بأنها "نشاط المواطن الهادف إلى التأثير في القرار الحكومي وأن اتساع نطاقها يعد من أهم مميزات الدولة الحديثة انطلاقاً من مبدأ المواطنة وهو حق الأفراد في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم على أنظمة الحكم التي يعيشون في ظلّها"[١].

(١) سعد اسماعيل علي، *مقدمة في علم الاجتماع السياسي*، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧)، ص ٣٦٣.

ولقد عرّفها هربرت ماكلوس على انها "تلك الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشرة، أي أنها تعني اشتراك الأفراد في مختلف مستويات النظام السياسي"[١].

وعرفت المشاركة السياسية للمرأة بأنها "الاندماج في ممارسة الأشكال المتعددة للعمل العام مثل المشاركة في تنظيم الحملات الانتخابية، الترشيح للمجالس النيابية والمحلية، الانتخاب، المشاركة بالمناصب العليا التي تقوم بصناعة القرار، الوزارات والأحزاب السياسية"[٢].

وهكذا فإن أي نشاط يستهدف من ورائه المواطن التأثير على القرار السياسية من خلال التعبير عن آرائهم بطرق مختلفة مثل (الانتخاب، الاستفتاء، أو المشاركة في الاعتراض) إلى غير ذلك من الطرق الديمقراطية.

فمن ذلك يتبين بأن خصائص المشاركة السياسية تتمثل بالآتي[٣]:

١. الفعل: أي الأنشطة الايجابية التي تحقق الأهداف المبتغاة من كل عمل سياسي.
٢. التطوع: وتعني يؤدي الفرد عملية المشاركة السياسية طواعية واختيارياً بعيداً عن الضغوط، وهذه المشاركة تنبع من احساسه بالمسؤولية ازاء قضايا المجتمع.
٣. الاختيار: ويقصد اعطاء الحق للمشاركين من خلال تقديم المساعدة والدعم للعملية السياسية وللقادة السياسيين، إذ ما تعارضت العملية السياسية وجهود الحكومة مع مصالحهم وأهدافهم المشروعة لهم.

وإضافة إلى ما سبق من تحديد لمفهوم المشاركة السياسية شدد القرار الأممي (١٣٢٥) على ضرورة المشاركة السياسية للمرأة على قدم المساواة في جميع الجهود الفاعلة إلى صون وتعزيز الأمن والسلام. ونص الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥) على الحقوق السياسية للمرأة وبموجبها يكون من حق المرأة المساهمة في تكوين الهيئات الحاكمة أو المشاركة وحق تولي المناصب السياسية، وحق الترشيح والعضوية لمجلس النواب والمجالس المحلية، وهذا تجسيد واضح لما تضمنه القرار (١٣٢٥) وصدرت العديد من القرارات بعد ذلك وكلها تؤكد على

(١) مولود زايد الطيب، *علم الاجتماع السياسي*، (ليبيا: دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٧)، ص ٨٧.
(٢) ايمان بيبرس، *المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي*، (مصر: جمعية نهوض وتنمية المرأة، القاهرة، ١٩٩٩)، ص ٦٥.
(٣) حالجة سهيل العامري، *دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية*، (الإمارات: كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣)، ص ٢١.

نفس المضمون ولكن ما زالت نتائج تطبيقه لا ترضي الطموح ولا تعطي للمرأة دوراً متكاملاً في عملية السلام والمصالحة الوطنية أو في المفاوضات السياسية[١].

ولقد ساوى المشرّع العراقي في ظل دستور (٢٠٠٥) بين الحقوق المدنية والسياسية وتناولتها المواد (١٤-٢١) بان المرأة والرجل متساوين في الحساب والحقوق المدنية والمتضمنة المساواة أمام القانون والحق في الحياة والحرية.

اذ بإمكان المرأة أن تجمع بين هويتها النسوية ودورها كمواطنة سياسية، من خلال انخراطها الفاعل في المجالات المدنية والسياسية والاجتماعية. ويتطلب هذا الاندماج وجود مؤسسات وتنظيمات وهيئات قادرة على تأطير مشاركة المرأة وتكريسها ضمن أطر قانونية تضمن فاعليتها في الحياة العامة. وإذا ما تمكنت النساء من توحيد جهودهن، فإنهن سيشكلن قاعدة انتخابية واسعة وذات تأثير ملموس، الأمر الذي من شأنه أن يُحدث تحولاً في أنماط التفكير والأداء على المستويين القاعدي والعام. ومن الجدير بالاهتمام أن يتكامل نشاط المرأة المدني مع مشاركتها السياسية، سواء من خلال الانخراط في الأحزاب، أو المشاركة في الاتحادات الطلابية والنقابات، أو من خلال ممارسة حقوقها الانتخابية ترشيحاً وتصويتاً.

وعليه فيجب الاهتمام بشكل عام وليس فقط بقضايا المرأة لأنها جزء من المجتمع كافة أنواع الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كلها أعمال ترتبط بالعمل السياسي والسلطة فاستقرار المرأة في كافة هذه الأعمال يحمي جميع الحقوق دون تمييز.

I.ب. المطلب الثاني

أشكال مشاركة المرأة سياسياً

هنالك أشكالاً عديدة ومتنوعة لمشاركة المرأة سياسياً بعضها يكون مألوفاً بسبب القيام به بشكل مستمر وفعّال وإن كانت نسبة ذلك القيام لا تتناسب مع ما تطمح إليه المرأة، والبعض الآخر يكون غير مألوف أي يكون بشكل عارض ومفاجئ، ويمكن إدراجها كالآتي:

١- حق الانتخاب:

يُعدّ الانتخاب من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها المواطن، ويمارسها بحرية لاختيار من يراه مؤهلاً لتمثيله في مواقع صنع القرار. كما أن للمواطن الحق في الامتناع عن ممارسة هذا الحق دون أن يُعد ذلك مخالفة. ويُعتبر الانتخاب من أبرز الآليات الديمقراطية التي تُمكِّن

(١) الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ جمهورية العراق، متاح على الرابط:
https://www.unescwa.org/sites/default/event/plan_on_unscr1325

الشعوب من المساهمة في تحديد ملامح السلطة، واختيار من يشغل المناصب العليا والمؤثرة في الدولة [١].

وأن مشاركة المرأة في التصويت عند اختيار المرشحين يعد أحد أشكال المشاركة السياسية، أي الذهاب لصناديق الاقتراع والإدلاء بصوتها بكل حرية وشفافية[٢].

٢- حق الترشح:

انطلاقًا من مبدأ المساواة بين الجنسين، أصبحت المرأة تتمتع بحق المشاركة السياسية، مما يتيح لها التعبير عن انتمائها لوطنها ومجتمعها، وإثبات قدرتها على تحمّل المسؤوليات والمساهمة في صنع القرار السياسي. وقد أجمعت معظم الدساتير على ضرورة استيفاء عدد من الشروط للترشح، مثل بلوغ سن معينة أو حمل جنسية الدولة، إلى جانب توفير ضمانات قانونية تكفل ممارسة هذا الحق. ومن المهم أن تكون هذه الشروط خالية من أي تمييز قائم على الجنس أو الدين أو العقيدة، انطلاقًا من المبدأ الدستوري الذي ينص على مساواة جميع المواطنين أمام القانون [٣].

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض من الدول كفلت لمواطنيها حق المساواة مما سمح للمرأة بالترشح للانتخابات الرئاسية والفوز بها وهو ما نلاحظه من مشاركة حقيقية للنساء في انتخابات البرلمان العراقي فضلاً عن الامتياز الذي مُنح لهُنَّ والمتمثل بالكوتا النسوية، إذ يتم اختيار امرأة من بين ثلاث رجال[٤].

٣- حق تولي الوظائف العامة:

يعد حق تولي المناصب والعمل مصدراً هاماً لأي مواطن لتأمين دخل ثابت وحياة كريمة أولاً، والنهوض بالمجتمع وتقدمه وخدمته ثانياً، وأن هذا الحق جاء متناسباً مع مبدأ تحقيق المساواة ومنح فرصة العمل لجميع المواطنين واشغال المناصب العامة بناءً على القدرات والمؤهلات والخبرات التي تتيح للمواطن تقديم الحلول والقيام بمهامه ومسؤوليته الوظيفية على احسن وجه بعيداً عن أي نوع من أنواع التمييز بين الجنسين أو على أساس

(١) ناظم الجاسور، *موسوعة علم السياسة*، ط١، (عمان، الاردن: مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٨٣.

(٢) جينا شيريلو، *كارولين رودي، تحليل شامل للعملية الانتخابية والسياسية في العراق حسب النوع الاجتماعي*، (المؤسسة للنظم الانتخابية، ٢٠١٩)، ص ١٥.

(٣) محمد مقداد، "المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية في ضوء نتائج الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٥"، *بحث منشور في مجلة المنارة للدراسات والبحوث، جامعة آل البيت*، مجلد ١٦، العدد ١، (٢٠١٣): ص ٢٨٩.

(٤) حسام الدين علي مجيد، "زالة سعيد يحيى، نظام الكوتا النسوية بوصفه مدخلاً لبناء مجتمع عادل"، *بحث منشور في مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية*، العدد ٥٥، (٢٠١٨): ص ٣٢٠.

المحسوبية وتفضيل مواطن على آخر، أضف إلى ذلك صرف الأجور المتناسبة مع حجم العمل مع الاحتفاظ بحق العامل فيما يترتب من امتيازات في وظيفته[١].

إذ أن تولي المرأة للمناصب القيادية والمتقدمة في الدولة يعتبر تحقيقاً لمبدأ المساواة الذي نصت عليه الوثائق الدولية والتشريعات والقوانين الوطنية، ولم يكن الأمر مقصوراً على تولي المرأة للمناصب في السلك الدبلوماسي للدولة بل تعداه إلى المشاركة الفاعلة في الجانب العسكري إذ وصلت المرأة إلى رتب متقدمة (عميد، عقيد...الخ).

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من أشكال المشاركة هناك أشكالاً أخرى وتكون مألوفة مثل انتساب المرأة وعضويتها في الاتحادات والنقابات التي تدعو لمعالجة جميع قضايا المجتمع أو انضمامها إلى الأحزاب السياسية وكل ذلك يكون ضمن حدود القانون دون الوصول إلى مرحلة استخدام المال بطرق غير قانونية للتأثير على العملية السياسية[٢].

وهذا كل ما نشاهده اليوم في المشاركة النسوية الفاعلة داخل منظمات المجتمع المدني وبكافة مجالاتها، لتصل بصوتها إلى صانعي القرار السياسي والعمل على تعزيز دورها في ذلك القرار ورغبتها الجدية للمشاركة في المجال السياسي. أما الذي يكون بشكل طارئ ومفاجئ والذي سبق ذكره، فإنه يكون على مستوى مشاركتها بالاعتصامات والاحتجاجات، بالإضافة إلى القيام بتوجيه نقد إلى الحكومة من خلال التعبير عن الرأي والعمل على طرح البدائل والذي يكون أكثر اتساقاً مع الواقع لضمان حقوقها.

وأن هذه الأشكال لا يمكن أن تتحقق ما لم يكن لمشاركة المرأة تأثيراً إيجابياً، ففي حالة تقاعسها عن أداء دورها على الرغم من توفر الحقوق وتوفر كفاءات لا تترشح لحجج ضعيفة وواهية مثل الاعتماد بالأحقية السياسية (للرجل فقط) واقتصار دور المرأة على البيت وتربية الأطفال، وأن فرصها بالفوز ضعيفة، كل هذه الأمور تؤدي إلى إيصال أُناس لا تستحق الوصول.

إذ يتبين لنا أن مشاركة المرأة الفاعلة في المؤتمرات الدولية والاقليمية لتمثيل دولتها في الخارج يساعد على تمكين المرأة من القيام بدورها وتوعيتها بأُمور المجتمع المحلي والدولي وأن يكون لها رؤى في حل قضايا المجتمع وهذا إن دلَّ على شيء فإنه يدلُّ على اهتمام المرأة واحساسها العالي بضرورة مشاركة وتأكيد حضور المرأة السياسي ونجاحها عند القيام بذلك.

(١) ضياء مصلح مهدي، "ضمانات تفعيل مشاركة المرأة وفقاً للقوانين الدولية"، بحث *منشور في مجلة تكريت، جامعة تكريت، كلية الحقوق*، السنة ٧، العدد ٣، ج٢، (٢٠٢٣): ص ٢٨٣.
(٢) هويدا عدلي، *المشاركة السياسية للمرأة*، ط١، (مصر: مؤسسة فريدريش ايبيرت، ٢٠١٧)، ص ٤٧-٥٠.

II. المبحث الثاني

واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية

أتاحت المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام (٢٠٠٣) فرصة حقيقية لدخول معترك الحياة السياسية والمساهمة الفعلية في السلطة التشريعية. ومع ذلك، فإن تقييم نجاح أو فشل هذه المشاركة لا يزال يعتمد بشكل رئيسي على عاملين أساسيين هما:

١. الظروف الذاتية للبلاد: مثل الاستقرار الاجتماعي + الاستقرار السياسي يؤدي إلى ثبوت شرعية الحكم.
٢. الظروف الذاتية للمرأة في المجالس المحلية: وهي تتضمن الرغبة والهمّة والعمل الدؤوب والوعي بالمسؤولية إضافة إلى المعرفة والإلمام بالوظيفة.

لا يزال المجتمع العراقي يعاني من هشاشة في الوضع الأمني نتيجة غياب الاستقرار السياسي، الأمر الذي ألقى بظلاله على حالة الاستقرار الاجتماعي بشكل عام. وقد انعكست هذه الأوضاع سلبًا على المشاركة السياسية للمرأة، مما حدَّ من قدرتها على أداء دورها السياسي المأمول، سواء في مواقع صنع القرار أو في مجالات العمل السياسي الأوسع. ، إذ أن الجانب الأمني الذي يحد من حركة من يريد العمل والتواصل والمتابعة وخصوصاً من لديها ظهور اعلامي.

وبناءً على ذلك فقد قسّم هذا المبحث إلى مطلبين، تناول المطلب الاول مراحل المشاركة السياسية للمرأة العراقية بينما ركّز المطلب الثاني على المعوقات التي تواجه المرأة في العمل السياسي.

II.أ. المطلب الأول

مراحل المشاركة السياسية للمرأة العراقية

بالرغم من ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية العراقية قبل العام (٢٠٠٣) بسبب العديد من التحديات السياسية والاقتصادية، إضافة إلى الواقع الاجتماعي العشائري في العراق وما رافقه من حروب وحصار اقتصادي وتردي الواقع المعيشي، أثّر على مشاركة المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص، وجعل دورها ضعيف بسبب تلك الظروف. أما بعد عام (٢٠٠٣) نجد أن الدستور العراقي قد أكّد على بعض الحقوق السياسية للمرأة، إذ نصت المادة (١٤) "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو اللون" ونصت المادة (٢) على "المواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح". وجاءت المادة

(٤٩/رابعاً) ما يلي "يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل النساء ولا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب"[١].

وبعد هذا النص الأول من نوعه حيث يمثل تميزاً ايجابياً لصالح ضمان تمثيل المرأة في المجالس المحلية ومجلس النواب نسبة لا تقل عن (٢٥%) من المقاعد وعلى هذا القانون سارت كل قوانين الانتخابات التي شُرعت بعد عام (٢٠٠٥).

وبعد ذلك دخلت المرأة العراقية العمل السياسي وتولت المناصب في الحكومة العراقية في فترة قصيرة، وتلى ذلك مشاركة واسعة للمرأة في الحكومة الانتقالية التي ترّأسها (أياد علاوي) ودخلت إلى الجمعية الوطنية والبرلمان العراقي عن طريق الكوتا، إذ رشحت أكثر من (٢٠٠٠) امرأة من مجموع (٦٠٠٠) مرشح ولأجل دخول المرأة العراقية إلى جميع المؤسسات القيادية والسياسية من خلال نظام (الكوتا) حيث أعطى الحق في المشاركة بنسبة لا تقل عن (٢٥%) في السلطة التشريعية والتنفيذية، ولكن عبر المحاصصة والطائفية تم التضييق عليها، وأصبح وجود المرأة العراقية في البرلمان العراقي هو مجرد ملئ المقاعد وفق اتفاقات سياسية وحزبية[٢].

يُظهر الواقع البرلماني في العراق أن تمثيل المرأة داخل مجلس النواب، الذي يُعدّ احد السلطات الرسمية ، لم يرتقِ إلى مستوى جماعة ضغط فاعلة تُعنى بقضايا المرأة أو تسهم في صياغة حلول لمعالجة مشكلاتها. وقد ظهرت فجوة واضحة بين التوجهات العلمانية والإسلامية داخل البرلمان، ما انعكس سلبًا على توحيد الجهود بشأن قضايا المرأة. ورغم تأسيس كتلة في عام ٢٠٠٧ هدفت إلى دعم العمل الجماعي للنساء وتعزيز دورهن في صنع القرار والمصالحة الوطنية، إلا أن هذه الجهود لم تثمر بالشكل المطلوب، إذ شاركت فعليًا فقط ٣٧ نائبة من أصل ٧٣ عضوة في مجلس النواب. وقد اتسم أداء هذه الكتل بالضعف وتعرضت لكثير من الانتقادات [٣].

إذاً فكانت هناك مشاركة سياسية واضحة للمرأة العراقية بعد عام (٢٠٠٣) ونجحت في أن تتنافس مع الكتل والأحزاب، لتثبت حقوقها السياسية والحصول على مواقع قيادية في مؤسسات الدولة، ولكن رغم ذلك بقي وجود المرأة العراقية سواء في البرلمان أو المجالس

(١) للمزيد ينظر: دستور جمهورية العراق الدائم للعام ٢٠٠٥.
(٢) عبد السلام ابراهيم البغدادي، *المرأة والدور السياسي*، (مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، ٢٠١٠)، ص ٢٥.
(٣) أنور اسماعيل خليل، "الوضع السياسي للمرأة العراقية في إطار الكوتا بعد عام ٢٠٠٣"، *مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد*، العدد ٥٥، (٢٠١٨): ص ٤٣٣.

المحلية هو مجرد اشغال مقاعد وفق املاءات سياسية وحزبية، فلا يؤثر حصولهن على نسبة المقاعد ولا يكون لهن صوت مؤثر[١].

وأظهرت التجارب على عدم وصول المرأة إلى مواقع القرار السياسي المؤثر والفاعلية السياسية على صعيد البرلمان أو المجالس المحلية أو الوظائف التنفيذية العليا إلا في حالات نادرة جداً ومحدودة، ولم يكن السبب في القوانين أو موقف الحكومة دوماً، وإنما كان عائداً إلى بنية الوعي الاجتماعي العام والايديولوجية السائدة في المجتمع.

وعليه يمكن ادراج مراحل المشاركة السياسية للمرأة العراقية من خلال[٢]:

١. الاهتمام السياسي.
٢. المعرفة السياسية.
٣. التصويت السياسي.
٤. المطالب السياسية.

يتضح أن المرأة العراقية تمتلك الوعي السياسي والاهتمام بالشأن العام، إلى جانب المعرفة الكافية بالمجال السياسي، كما كفل لها الدستور حق التصويت والمشاركة في الحياة السياسية. ومع ذلك، لم تتمكن من تحقيق المطالب السياسية المرجوة، ولم تنجح في سنّ تشريعات فعّالة لحماية حقوق المرأة، خصوصًا في قضايا الفقر والانتهاكات والعنف الأسري، على الرغم من وجود عدد كبير من البرلمانيات داخل مجلس النواب.

تُعدّ قضية المشاركة السياسية للمرأة قضية متعددة الأبعاد، تتداخل فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية. إذ إن فاعلية مشاركة المرأة تتطلب تمكينًا حقيقيًا يمنحها القدرة على الاختيار واتخاذ القرار، غير أن المرأة العراقية لا تزال تعاني من فجوة ناتجة عن ثقافة التهميش، والاستعباد، والإقصاء، فضلاً عن ضعف الجهود المبذولة لتأهيلها وتمكينها، وهو ما أدى إلى تفاقم الفجوة النوعية التي تظهر بشكل متفاوت عبر مختلف مجالات التنمية[٣].

---

(١) حوراء رشيد الياسري، "مستقبل المشاركة السياسية للمرأة العراقية الواقع والتحديات"، *بحث منشور في مجلة نسق*، مجلد ٤٢، العدد ٦، ٣٠ حزيران، (٢٠٠٤): ص ١٤٠٨.

(2) What is political participation? Definition and examples, international information network, see the following link: https://www.thoughtco.com

(٣) نادية حليم، "مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية"، *المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة*، المجلد ٥١، العدد ٣، أيلول، (٢٠١٤): ص ٤٨.

II.ب. المطلب الثاني

معوقات المشاركة السياسية للمرأة العراقية

على الرغم من أن المرأة العراقية قد حققت العديد من الإنجازات في مختلف المجالات، إلا أنها ما زالت تواجه تحديات وصعوبات تعيق تقدمها. فلا تزال تسعى بخطى بطيئة نحو المشاركة السياسية الفاعلة، بهدف الوصول إلى موقعٍ مؤثر في صنع القرار وتحقيق تمثيل حقيقي يعكس دورها في المجتمع، حيث تلعب المعوقات الاجتماعية دورًا كبيرًا في التأثير على مشاركة المرأة السياسية، اذ يواجه المجتمع العراقي تحديات تتعلق بالعادات والتقاليد والثقافة العشائرية والمواريث الاجتماعية. هذه العوامل تسهم في تقييد دور المرأة وتحد من فرصها في الحصول على المناصب السياسية التي يتمتع بها الرجل، مما يعزز التمييز بين الجنسين في المجال السياسي [١].

غالبًا ما يُظهر المجتمع تحفظًا تجاه انخراط المرأة في العمل السياسي، وذلك لأسباب متعددة تتعلق بالتصورات السائدة حول الأدوار الجندرية. إذ تُهيمن نظرة تقليدية تعتبر الرجل أكثر كفاءة في القيادة، وأقدر على الخطابة والنقاش، في حين يُنظر إلى طبيعة المرأة على أنها لا تتلاءم مع متطلبات العمل السياسي. ورغم اختلاف هذه النظرة من بيئة إلى أخرى، فإنها لا تزال تُشكل عقبة حقيقية أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية [٢].

لذلك، فإن ضعف الثقافة السياسية والمدنية في المجتمع، إلى جانب هيمنة الموروثات الاجتماعية والنظام القائم على العادات والتقاليد، واستمرار التقسيم التقليدي للأدوار بين الرجل والمرأة، كلها عوامل ساهمت بشكل كبير في إعاقة مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية، ومنعت حصولها على الفرص الكافية للإسهام الفعّال في خدمة المجتمع من الناحية السياسية.

أما فيما يتعلق بالمعوقات السياسية، فإن العامل السياسي يُعد من أبرز العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة السياسية. إذ غالبًا ما تكون مشاركتها ضعيفة في ظل أنظمة الحكم المستبدة، حيث تُفرض ثقافة سياسية تابعة للنظام، ما يدفع المرأة إلى التركيز على المطالبة

(١) لقاء ياسين حسن، "المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام (٢٠٠٣)"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، متاح على الرابط: https://democraiticac.del/?p=37298

(٢) صالح عبد الرزاق الخوالدة، "حقوق المرأة في تأليف الأحزاب السياسية والانتساب إليها"، *مجلة جيل حقوق الانسان*، مجلد ٤، العدد ١٧، (٢٠١٧): ص ٧٩.

بحقوقها الخاصة بدلاً من الانخراط الفعّال في حركات التحرر الوطني أو القضايا السياسية العامة التي تشهدها البلاد [١].

إذ تهيمن الأحزاب السياسية على المشهد السياسي في العراق، وهي غالبًا ما تقوم على تحالفات ذات طابع عرقي أو ديني، مما يجعل من الصعب على المرأة الوصول إلى مواقع صنع القرار وسط هذه التكتلات. كما تواجه النساء صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لخوض الانتخابات، فضلاً عن إحجام بعضهن عن الترشح في ظل نظام سياسي قائم على المحسوبية والعلاقات الشخصية، الأمر الذي يعمّق من الفجوة في التمثيل السياسي للمرأة[٢].

بالإضافة الى ذلك تُواجه المرأة عددًا من المعوقات الذاتية التي تعيق مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية، من أبرزها ضعف الوعي بأهمية دورها السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى إخفاق بعض النساء في أداء أدوارهن نتيجة لغياب مبدأ "وضع المرأة المناسبة في المكان المناسب". كما تُسهم ظواهر العنف ضد المرأة، والانتهاكات المستمرة لحقوقها، سواء كانت معنوية أو جسدية، والتي تُمارَس أحيانًا تحت ذرائع دينية أو اجتماعية كالشرف، في تعزيز تهميشها السياسي، وتشكل جميعها حواجز حقيقية تحول دون تمكين المرأة من أداء دورها في المجال السياسي.

III. المبحث الثالث

المشاركة السياسية للمرأة العراقية في المجالس المحلية

شهدت المشاركة السياسية للمرأة العراقية في مجالس المحافظات محوراً حيوياً في مسيرة بناء الدولة وتعزيز الديمقراطية التشاركية بعد عام (٢٠٠٣)، إذ مثّلت هذه المشاركة انعكاساً لجهود دمج المرأة في صنع القرار المحلي، ورغم التقدم التشريعي الملحوظ عبر إقرار نظام الكوتا والذي خصص (٢٥%) من مقاعد المجالس المحلية للنساء بموجب الدستور وقانون الانتخابات، إلا أن الطريق لا يزال طويلاً لتحقيق مشاركة فاعلة ومتوازنة تعكس حجم الدور المجتمعي للمرأة. فنجاح التجربة العراقية تتراوح بين إنجازات رمزية في بعض المناطق الحضرية، وتحديات عميقة في محافظات تسيطر عليها العقلية الذكورية أو البُنى القبلية التقليدية، مما يحد من وصول النساء إلى المراكز القيادية أو تلعب أدواراً مؤثرة، وفي إطار هذا المبحث تبرز أهمية تقسيمه إلى مطلبين، ركز الأول على التشريعات والقوانين التي أطرت دخول المرأة ومشاركتها في العملية السياسية، ثُمَّ نبين ما هو واقع المرأة داخل

(١) شيماء محمد الحديدي، "معوقات المشاركة السياسية للمرأة"، *مجلة البحوث القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، القاهرة*، (٢٠٢٢): ص ١٠.

(٢) ريم ضيف عبد المجيد، "دور المرأة في المشاركة السياسية بعد عام ٢٠٠٥"، *بحث منشور بمجلة تكريت، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية*، العدد ٣٣، (٢٠٢٣): ص ٣١٥.

المجالس، ثُمَّ في المطلب الثاني سنتطرق إلى واقع المرأة الموصلية في مجلس محافظة نينوى وما هي أهم التحديات التي تواجهها المرأة بشكل خاص.

III.أ. المطلب الأول

الأطر الدستورية والقانونية للمشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية

إن الوقوف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية، يقتضي منّا المرور على الأُطر الدستورية والقانونية في العراق، لتحليل موقف مشاركتها السياسية لاسيما في الانتخابات المحلية.

أولاً: الضمانات الدستورية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية

أكد الدستور العراقي الدائم لعام (٢٠٠٥) على أن "الشعب مصدر السلطات وشرعيتها يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية" وانه يتم "تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية"[١] المتمثلة بالانتخابات الدورية. ولقد ضمن الدستور للعراقيين تمتعهم بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، المنصوص عليها في الباب الثاني من الحقوق والحريات"[٢].

وبقدر تعلق الأمر بحقوق المرأة السياسية يمكن الإشارة إلى أهم النصوص الدستورية الضامنة والمعززة لمشاركة المرأة سياسياً وهي كالآتي:

١- نصَّ الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥)، على المساواة أمام القانون دون تمييز وتكافؤ في الفرص لجميع المواطنين رجالاً ونساءً "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو المذهب أو الدين أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي "، كما أكد الدستور على أن "تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك"[٣]. يندرج تحت مبدأ المساواة أمام القانون وعدم التمييز على أساس الجنس كل الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور، حيث كانت بصفة عامة موجهة للذكور والإناث، دون تخصيص وبضمنها الحقوق والحريات السياسية التي تشمل حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي، وحرية التعبير عن الرأي والصحافة والنشر، وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وحرية تأسيس

(١) للمزيد ينظر: المادة (٥)، دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.
(٢) للمزيد ينظر: المادة (٢)، فقرة (ب/ج)، دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.
(٣) للمزيد ينظر: المادتين (١٤/١٦)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.

الأحزاب السياسية والجمعيات والانضمام إليها وعدم اجبار أي فرد على الانضمام إلى حزب أو جهة سياسية أو الاستمرار في عضويتها[١].

٢- أكّد الدستور على حق المرأة في المشاركة في إدارة الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية عن طريق المشاركة في الانتخابات ناخبة ومرشحة إذ نص الدستور "للمواطنين (رجالاً ونساءً) حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح"[٢].

٣- إن أهم ما تميز به الدستور العراقي النافذ لعام (٢٠٠٥) بشأن تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات والحكم هو اعتماده على نظام كوتا المرأة، وذلك بتخصيص نسبة لتمثيل المرأة في مجلس النواب لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب يشترط أن يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب"[٣]، ويعتبر هذا النص الأول من نوعه ويمثل تميزاً ايجابياً لصالح ضمان تمثيل المرأة في مجلس النواب بنسبة لا تقل عن (٢٥%) من مقاعده، وعلى مدى هذا النص سارت كل قوانين الانتخابات التي شرّعت بعد إقرار الدستور في العام (٢٠٠٥).

ثانياً: التنظيم القانوني للمشاركة السياسية للمرأة العراقية

لقد أسهمت التشريعات القانونية المنظمة للعملية الانتخابية الصادرة بعد العام (٢٠٠٣) في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة العراقية، ويمكننا الإشارة إلى أهم هذه القوانين كما يأتي:

١- قوانين الانتخابات العامة (انتخابات مجلس النواب):

اتساقًا مع النصوص الدستورية التي تؤكد على حق المرأة في المشاركة في الانتخابات، التزمت جميع القوانين الانتخابية الخاصة بمجلس النواب بتفعيل أحكام المادة (٤٩/رابعًا) من الدستور، والتي تنص على تخصيص "كوتا" للمرأة. وقد تجسّد هذا الالتزام من خلال إدراج آليات قانونية خاصة بترشيح النساء، واعتماد صيغ محددة لتوزيع المقاعد تضمن تمثيلًا نسائيًا لا يقل عن ٢٥% من مجموع مقاعد المجلس. ويُلاحظ أن المشرّع حافظ على هذا التمثيل، رغم تعدد التغييرات التي طرأت على طبيعة النظام الانتخابي المعتمد في انتخابات مجلس النواب، مما يعكس حرصه على ضمان حضور فعّال ومستقر للمرأة في العملية التشريعية[٤].

(١) أياد هلال، "قوانين الانتخابات في العراق وتأثيرها في تعزيز مشاركة المرأة"، *مجلة البيان للدراسات والبحوث، كلية القانون والسياسة، جامعة البيان*، العدد ١، مجلد ٣، (٢٠٢٣): ص ٩.
(٢) للمزيد ينظر: المادة (٢٠)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.
(٣) للمزيد ينظر: المادة (٤٩)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.
(٤) للمزيد ينظر: المادة (٤٩)، مصدر سبق ذكره.

٢- قوانين الانتخابات المحلية:

رغم أن المشرّع الدستوري نص في الفقرة (رابعاً) من المادة (٤٩) على وجوب أن يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب ولم يشر إلى اعتماد (كوتا) للمرأة في مجالس المحافظات المنتخبة، إلا أن المشرع القانوني توسع في فهمه لهذا النص وشمل المجالس المحلية للمحافظات، وهو ما وضحته الفقرة (ثانياً) من المادة (١٣) من قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة (٢٠٠٨) والتي أشارت إلى "توزيع المقاعد على مرشحي القائمة المفتوحة ويعاد ترتيب تسلسل المرشحين استناداً إلى عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح ويكون الفائز الأول هو من يحصل على أعلى الأصوات ضمن القائمة المفتوحة وهكذا لبقية المرشحين على أن تكون (امرأة) في نهاية كل ثلاثة فائزين بغض النظر عن الفائزين الرجال"[١].

في حين أن المشرّع القانوني في قانون الانتخابات الجديد رقم (٤) لسنة (٢٠٢٣) "قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨" والذي جرت الانتخابات في ضوئه في شهر كانون الأول ٢٠٢٣، إذ ذهب صراحة على وجوب أن تمثّل النساء بنسبة لا تقل عن (٢٥%) في عضوية كل مجلس من مجالس المحافظات واشتراطه نسبة لترشيح النساء في القوائم.

٣- قانون الأحزاب السياسية العراقية:

لقد أكد قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة (٢٠١٥) على مبدأ حرية تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها، ولقد أشار في الفقرة أولاً من المادة (٤) بشكل واضح على حق المرأة أسوة بالرجل في المشاركة بتأسيس الأحزاب والتنظيمات السياسية والانتماء إليها والانسحاب منها[٢]. ولقد حرص القانون على أن يكون للمرأة تمثيل في الهيئة المؤسسية للحزب لغرض تشجيع الأحزاب السياسية على ادماج المرأة في العمل السياسي واعطائهن الفرصة للتمثيل في الهيئات الحزبية المؤسسية، واشترط في تقديم طلب التأسيس مراعاة تمثيل النساء وعليه لا تُقبل طلبات تأسيس الأحزاب إذا لم يراعى فيها تمثيل النساء[٣].

ثالثاً: واقع المرأة العراقية في المجالس المحلية

حصلت المرأة العراقية في أول انتخابات لمجالس المحافظات والتي جرت متزامنة مع الانتخابات البرلمانية عام (٢٠٠٥) على (٢٥%) من مقاعد المجالس المحلية. أما في

(١) للمزيد ينظر: نص قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٩١، في ١٣ تشرين الأول، ٢٠٠٨.
(٢) للمزيد ينظر: قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٦ لعام ٢٠١٥.
(٣) للمزيد ينظر: الفقرة (أولاً) من المادة (١١)، من قانون الأحزاب رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥.

انتخابات مجالس المحافظات الثانية والتي جرت عام (٢٠٠٩) حققت المرأة نسبة (٣٣%) من المقاعد المخصصة لمجالس المحافظات، وحصلت أربعة نساء على مقاعد بدون كوتا، والسبب في ذلك يعود إلى نظام الدوائر المتعددة والمفتوحة، ولكن على الرغم من الزيادة الحاصة في عدد المقاعد، إلا أنه لم تحصل أي امرأة على منصب محافظ[١]. وفي انتخابات عام (٢٠١٣) أقرت المفوضية العليا للانتخابات نظام توزيع المقاعد، وذلك لضمان حصول المرأة على نسبة لا تقل عن (٢٥%) من مجموع المقاعد في كل مجلس وليس على أساس مجموع المجالس كما حصل في انتخابات عام (٢٠٠٩)، وحددت المفوضية العليا للانتخابات عدد المقاعد للنساء مثلاً في بغداد (١٥) مقعد، البصرة (٩) مقاعد، نينوى (١٠) مقاعد، ذي قار وبابل والانبار (٨) مقاعد، واسط والقادسية وميسان وكربلاء والمثنى (١١) مقعد، وفي حال لم تحصل المرأة على ما لا يقل عن (٢٥%) من مقاعد الدائرة فسيتم تخصيص مقعد من المقاعد التي حصلت عليها القائمة للمرأة في نهاية كل ثلاثة فائزين بغض النظر عن الفائز من الرجال، وفي حال عدم تحقق نسبة النساء في القائمة سنحدد حصة لكل قائمة من النساء من خلال قسمة عدد المقاعد المخصصة للقائمة على ثلاثة على أن تُهمل الكسور العشرية وأن حساب العدد المتبقي من مقاعد النساء في كل قائمة فائزة من خلال طرح عدد مقاعد النساء الفائزات[٢].

وفي انتخابات عام (٢٠٢٣) أعلنت مفوضية الانتخابات النظام المتبع في الانتخابات سيكون وفق نظام (سانت ليغو) وهو النظام الذي صوت عليه مجلس النواب في آذار عام (٢٠٢٣)، ويُعتبر كل محافظة دائرة انتخابية واحدة، وهذا ما قلّل فرص المرأة في الحصول على مقاعد خارج نطاق الكوتا، وأدى أيضاً إلى قلة عدد المرشحات للانتخابات المحلية، بعكس الكم الكبير للمرشحات في الانتخابات النيابية السابقة والذي أدت بفوز (٥٨) امرأة بعضوية مجلس النواب[٣].

إذاً هكذا يتبين لنا أن هذا التراجع في دور النساء في المجالس المحلية أثار حفيظة العديد من المرشحات، حيث أن الكوتا لم تُسعف بعض النساء من الحصول على مقعد.

---

(١) احمد حمة غريب، "واقع المرأة العراقية وتحدياتها المستقبلية"، *مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا* ، العدد ٣ ، (٢٠١٨): ص ٧٨.

(٢) للمزيد ينظر: التقرير الخاص بعنوان (الانتخابات المحلية) متاح على الرابط الالكتروني: https://m.dw.com

(٣) للمزيد ينظر: تقرير بعنوان "(حظوظ المرأة العراقية بالفوز في الانتخابات المحلية)"، الاندبندنت العربية، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.independentarabia.com

III.ب. المطلب الثاني

المشاركة السياسية للمرأة في مجلس محافظة نينوى

ظهرت اللامركزية الإدارية كآلية فاعلة لمعالجة الإشكالات الناتجة عن النظام المركزي في الحكم، الذي غالباً ما يتسبب في تهميش احتياجات المحافظات المحلية ويؤدي إلى ضعف في التنسيق بين الحكومة المركزية والجهات الفرعية. كما يُسهم النظام المركزي في تركيز السلطات واستبداد الحكم. وتبرز أهمية مجالس المحافظات في هذا السياق، باعتبارها الإطار الدستوري والقانوني الأساسي لتعزيز المسار الديمقراطي وترسيخ مبدأ اللامركزية الإدارية. ونظراً لما تتمتع به هذه المجالس من استقلالية إدارية ومالية، فإنها تُعد الأقرب إلى المواطن والأقدر على الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي، فضلاً عن قدرتها على وضع السياسات العامة للمحافظات وتحديد أولوياتها التنموية[١].

نظرًا لأهمية دور المرأة الموصلية كشريك فاعل في العملية السياسية، تبرز الحاجة إلى تعزيز حضورها ومشاركتها السياسية، لا سيما في ظل الخصوصية التي تتسم بها محافظة نينوى، والتي تُعد نموذجًا فريدًا بفعل تركيبتها الاجتماعية المعقدة وتاريخها السياسي المضطرب. هذه الخصوصية تجعل من دراسة واقع المشاركة السياسية للمرأة في نينوى موضوعًا ذا أهمية خاصة، لا سيما مع التباين القائم بين ما تقره النصوص الدستورية من حقوق للمرأة، وبين ما تعيشه فعليًا من تحديات على أرض الواقع. بناءً على ذلك، سيركز هذا المطلب على تحليل طبيعة التجربة السياسية للمرأة الموصلية، ومدى اهتمامها بالمشاركة في مجلس المحافظة، مع تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجهها في سبيل الوصول إلى مواقع صنع القرار ضمن المجلس المحلي.

أولاً: مشاركة النساء في مجلس محافظة نينوى

أشارت المادة (١٥) من قانون مجالس المحافظات (ثالثاً/د) "يجب ألا تقل نسبة النساء المرشحات عن (٢٥%) من عدد أعضاء مجلس المحافظة في كل محافظة". مع ذلك نجد

(١) هيام علي المرهج، *النساء في مجالس المحافظات تحدي الحضور والمشاركة*، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣)، ص ٥.

أحياناً أن هناك مرشحات يفُزن دون الحاجة إلى الكوتا، وهذا يعتبر مؤشراً على تقدم ملحوظ في مشاركة المرأة سياسياً في المحافظة كما مبين في الجدول أدناه:

السنة	عدد المرشحات	العدد الكلي للفائزات	التصويت المباشر	الكوتا	كوتا الأقليات
٢٠٠٥	٨٩	٣	٢	٠	١
٢٠٠٩	١٠٩	٣	٢	٠	١
٢٠١٣	١٦٤	١٠	٢	٧	١
٢٠٢٣	١٢٣	٧	٤	٣	٠
الإجمالي	٤٨٥	٢٣	١٠	١٠	٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الانتخابات المحلية لمجلس محافظة نينوى، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

إن تحليل واقع مشاركة المرأة في مجلس محافظة نينوى يكشف عن عدد من التطورات المهمة. فمن حيث تطور المشاركة النسوية عبر الدورات الانتخابية، يُلاحظ وجود تصاعد تدريجي وملحوظ في حجم مشاركة المرأة، بدءًا من انتخابات عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٣، رغم تسجيل بعض التراجع الطفيف في انتخابات عام ٢٠٢٣. ويُشير فوز بعض النساء من خلال التصويت المباشر إلى تنامي ثقة الناخبين بقدرات المرأة السياسية. كما أن التمثيل السياسي للمرأة في نينوى يُعد إيجابيًا نسبياً بالمقارنة مع عدد من المحافظات الأخرى، حيث شهدت المحافظة خلال بعض الدورات الانتخابية فوز مرشحات خارج نطاق نظام الكوتا، مما يعكس تقدماً ملموساً في القبول المجتمعي لدور المرأة في العمل السياسي.

لقد أسهم تحديد حصة تمثيل النساء (الكوتا) في مجلس المحافظة في توسيع قاعدة مشاركة المرأة في الإدارة المحلية، إلا أن التحدي الأكبر لا يزال يتمثل في تحويل هذا الحضور الكمي إلى فعالية سياسية حقيقية. فقد شهدت بعض التجارب الانتخابية وصول عناصر نسوية إلى المجلس لا تمتلك المؤهلات الكافية، وجاء ترشيحهن أساسًا بدافع حزبي لاستكمال متطلبات الكوتا، دون النظر إلى الكفاءة والقدرات. وبذلك، لا تُقاس جدوى التمثيل النسوي بعدد المقاعد التي تُشغل، بل بمدى القدرة على التأثير وصنع القرار. ومن هذا المنطلق، يلاحظ أن دور المرأة داخل مجلس المحافظة غالبًا ما يظل محدودًا، حيث تُهمّش

العديد من النساء عن مواقع اتخاذ القرار، ما يقلل من فاعلية مشاركتهن في الحياة السياسية المحلية[١].

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، فقد تمكنت المرأة الموصلية في مجلس المحافظة من الإسهام في طرح وتمثيل عدد من القضايا ذات الصلة بالمرأة، لاسيما ما يتعلق بحقوقها، والتعليم، والصحة. ومع ذلك، فإن قدرتها على توسيع هذا التأثير وتحقيق تغييرات جوهرية في بنية النظام السياسي المحلي لا تزال رهينة بجملة من الفرص والتحديات التي تعترض طريقها، مما يستدعي تمكيناً أكبر لدورها وتعزيز حضورها في مواقع صنع القرار.

ثانياً: التحديات التي تحد من فاعلية المشاركة السياسية للمرأة الموصلية

لقد واجهت المرأة في مجلس محافظة نينوى العديد من المعوقات والفجوات التي أثرت سلبًا على فاعلية تجربتها السياسية. ويُعد تحديد أبرز الفجوات التي اعترت هذه التجربة خطوة مهمة لفهم التحديات البنيوية والثقافية المحيطة بمشاركتها. فعلى الرغم من إقرار الكوتا الدستورية بنسبة (٢٥%)، والتعديلات التي طرأت على قانون الانتخابات لعام ٢٠٢٠ بما في ذلك إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية، لا تزال المرأة تواجه صعوبات ملموسة في تحويل هذا التمثيل الشكلي إلى مشاركة حقيقية وفاعلة.[٢]

وتتباين النظرة المجتمعية لدور المرأة بين من يرى أنها شريك أساسي في الحياة العامة، وقادر على الإسهام في بناء المجتمع، وبين من يحصر أدوارها ضمن الإطار التقليدي بوصفها زوجة أو أمًا وركيزة للأسرة. ومع ذلك، فإن أدوار المرأة السياسية في محافظة نينوى تشهد تطورًا تدريجيًا، وإن كان بطيئًا، وسط بيئة متعددة التأثيرات والمعوقات. ويقود هذا الواقع إلى ضرورة الاعتراف بجملة من التحديات التي تواجهها المرأة بدءًا من مرحلة الترشح وحتى الوصول إلى مجلس المحافظة، والتي تمثل عائقًا أمام تعزيز حضورها وتأثيرها في الحياة السياسية المحلية.

١ـ تحديات العنف الانتخابي:

تُعد النساء من أكثر الفئات عرضة للاستهداف خلال الحملات الانتخابية، ويتجلى ذلك في مظاهر متعددة، أبرزها تمزيق صور المرشحات أو التعرض لهن عبر حملات التشهير والتسقيط التي تُشن من خلال وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. وغالبًا ما تُمارس هذه الهجمات بشكل ممنهج ضد المرشحات، ليس بناءً على برامجهن الانتخابية أو كفاءتهن السياسية، بل تُستند في كثير من الأحيان إلى حياتهن الشخصية أو سمعة أسرتهن، ما يجعل من التسقيط الأخلاقي والاجتماعي أحد أبرز التحديات التي تواجه المرأة في خوضها للعملية

(١) هيام علي المرهج، مصدر سبق ذكره، ص ٧.
(٢)حوراء رشيد الياسري، مستقبل المشاركة السياسية للمرأة العراقية الواقع والتحديات، ص ١٤٠٨

الانتخابية. ويُعد هذا النوع من التشهير أحد العوائق الكبرى التي قد تؤدي إلى تراجع حضور المرأة أو إحجامها عن الترشح، لما يسببه من ضغط نفسي واجتماعي حاد يُقوّض من فرص مشاركتها السياسية الفاعلة [١].

وأن الجزء الأكبر للعنف الانتخابي يرجع إلى هشاشة الوضع الأمني حيث أن قبل عام (٢٠١٤) كان له تأثير كبير جداً على ممارسة المرأة لأدوارها بالمشاركة السياسية وفي العمل السياسي، بالإضافة إلى استخدام السلاح أو ما يسمى (السلاح المنفلت) والذي يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه العمل السياسي بشكل عام في العراق والعمل السياسي النسوي بشكل خاص، وهو ما يعني أن المنافسة لا تأخذ طابعاً سلمياً وإنما قد تصل إلى حد السلاح لتغير القناعات السياسية[٢].

٢- التحديات المجتمعية:

يتوجب علينا التمييز بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فالمرأة هي كيان يشاطر الرجل يساويه ويتفوق عليه في بعض الميادين، يوازن هذه الكينونة الاجتماعية للمرأة، ولكن الواقع العملي للمرأة اقتصر على الوظيفة الاجتماعية، لذلك نرى أن المرأة حتى عندما تذهب إلى الميدان السياسي أو الاقتصادي أو التعليمي فهي تصطحب معها الوظيفة الاجتماعية أو الأسرية التي أطّرها المجتمع.

ويوضح تأطير الوظيفة الاجتماعية للمرأة ما يسود في المجتمع العراقي من ذكورية عالية، فهي نتاج لسيادة الأعراف والتقاليد العشائرية والقبلية، فالمجتمع العراقي مجتمع قبلي لا يقبل أن تتقلد المرأة منصب أو تخوض عمل سياسي يكون بارز، وهذا ما نلاحظه من خلال التهميش الذي يحصل داخل مجلس محافظة نينوى، إذ يتم تهميش النساء أو ابعادهن عن العمل في اللجان المهمة مثل (لجنة الأمن، اللجنة المالية) وينحصر دورهن فقط في اللجان الخدمية أو اللجان ذات الطابع الاجتماعي[٣].

وعليه فإن للبنى الاجتماعية والتراتبية الهرمية الاجتماعية أثراً واضحاً في طبيعة رؤية المجتمع للعاملين في الميدان السياسي، وهذه الأحوال جعلت من المجتمع ينظر إلى منظومة العمل السياسي النسوي كجزء من منظور لحكمة ثلاثة هي الأسرة الذكورية والعادات والتقاليد.

(١) مقابلة أجريت مع احدة المرشحات في الانتخابات المحلية لمجلس محافظة نينوى.
(٢) محمود عزو حمدو، عبد الكريم محمد عبيد الجربا، تأثير البيئة الاجتماعية في تردد النساء من حوض (بغداد/نينوى/صلاح الدين/الأنبار)، جمعية نساء بغداد sidq، ٢٠٢٤، ص ٢٤.
(٣) للمزيد ينظر: لقاء ياسين حسن، المشاركة السياسية للمرأة العراقية مصدر سبق ذكره.ص٥

٣- تحديات الإعلامية:

ان الاعلام ساهم في تنميط أدوار المرأة، فكثير من وسائل الاعلام لم تبذل جهداً في مسارات تطوير حقوق النساء والمساعدة في تعزيز تجربتهن السياسية، وهذا افراز طبيعي لمجتمع قد مرّ بحالات كثيرة من دورات العنف والإرهاب، إذ يساهم في تصدر الرجال لمشهد الأعلام كأبطال في حين تم التركيز على النساء فقط كضحايا ولم يقدم الاعلام النساء بأنهن قائدات لتجربة أو حتى حراك سياسي أو اجتماعي ويرفض النتائج التي وصلت إليها السياسات الخاصة من ادارة الدولة، أضف إلى ذلك ضعف التغطية الإعلامية لنشاطات المرأة في المجلس، مما أدى إلى تغييب دورها وعدم ابراز إنجازاتها، مما يؤثر لاحقاً على دعم الجمهور لها.

٤- تحديات الصورة النمطية:

ان التجربة السياسية الديمقراطية تتسم بالحداثة فهي نتاج عشرين عام وهي غير كافية لتكوين نموذج يُعتمد عليه، فالانطباع العام عنها أن المرأة تكون غير مهتمة بالعمل السياسي وأن المرأة ليس لديها منهجية العمل السياسي وأن المرأة لا تستطيع المواجهة في الأمور السياسية ولا حتى الثبات على موقف سياسي واحد، ومن الصور النمطية للمرأة يعود على أنها لم تقدم أداءً متميزاً خلال وجودها في مركز صنع التشريعات (البرلمان) فهل تستطيع أن تفعل شيء وهي داخل المجلس المحلي؟ وان المرأة قد جاءت إلى العمل السياسي بواسطة (الكوتا) ولكنها افتقدت إلى عنصر المشاركة والقبول في صنع القرارات المهمة والهامة[١].

ونعتقد بأنه قد تم تعزيز هذه الصورة النمطية النائبات الموجودات داخل المجلس وذلك من خلال ضعف الخبرة السياسية نتيجة لغياب التدريب والتأهيل السياسي المسبق، إذ تفتقر بعض العضوات إلى المهارات الفنية والقيادية اللازمة لممارسة أدوار فاعلة داخل مجلس محافظة نينوى.

وعليه يمكن القول أن مشاركة المرأة في مجلس محافظة نينوى قد شكّلت خطوة مهمة نحو ترسيخ مبدأ الشراكة السياسية في العملية الديمقراطية بعد عام (٢٠٠٣) ورغم أن هذه المشاركة ما زالت تواجه تحديات متعددة تتعلق بالثقافة المجتمعية والدعم المؤسسي والتمكين القيادي بالإضافة إلى الصورة النمطية عن المرأة، إلا أنها تمثل بداية لمسار إصلاحي يعزز من حضور المرأة في مواقع صنع القرار، وأن استمرار دعم النساء وتأهيلهن سياسياً ومجتمعياً يشكّل ضرورة لضمان مساهمتهن الفعّالة في رسم السياسات العامة وتحقيق التوازن في التمثيل داخل المجالس المحلية.

الخاتمة

تُعد المشاركة السياسية للمرأة أحد المؤشرات المهمة على تطور النظام الديمقراطي ومدى الالتزام بالمساواة والعدالة الاجتماعية. وقد أظهرت دراسة حالة مجلس محافظة نينوى

(١) محمود عزو وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

أن مشاركة المرأة في العمل السياسي لا تزال تواجه العديد من التحديات البنيوية والثقافية والقانونية، على الرغم من الضمانات الدستورية والقانونية التي كفلت لها الحق في التمثيل والمشاركة. ومع أن هناك تطوراً نسبياً في نسب تمثيل المرأة، إلا أن هذا التمثيل غالباً ما يكون شكلياً وغير مؤثر على صناعة القرار الفعلي داخل المجلس، مما يتطلب معالجة جذرية للعوامل التي تعيق تمكين المرأة سياسياً

أولاً: الاستنتاجات:

١- ضعف التمثيل الفعلي للمرأة: رغم تحقيق المرأة لنسبة مشاركة مقبولة من الناحية العددية، إلا أن حضورها الفعلي في صنع القرار واتخاذ المواقف المؤثرة لا يزال محدوداً.

٢-هيمنة الثقافة الذكورية: تشكل العادات والتقاليد الاجتماعية أحد أبرز العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة بصورة فاعلة، حيث يُنظر إلى السياسة على أنها مجال خاص بالرجال.

٣-قصور في التشريعات الداعمة: على الرغم من وجود الكوتا النسائية، إلا أن القوانين لم تتضمن آليا. ضعف الدعم الحزبي: غالبية الأحزاب السياسية ما زالت تنظر للمرأة كعنصر تكميلي لتحقيق النسبة المطلوبة، وليس كفاعل سياسي مستقل يمكن الاعتماد عليه.

٤- غياب برامج التمكين والتدريب: تفتقر العديد من النساء المشاركات في المجالس إلى الخبرة السياسية والإدارية، وهو ما يؤثر على فاعليتهن في العمل المؤسسي.

٥- ضعف الدعم الحزبي: غالبية الأحزاب السياسية ما زالت تنظر للمرأة كعنصر تكميلي لتحقيق النسبة المطلوبة، وليس كفاعل سياسي مستقل يمكن الاعتماد عليه.

ثانياً: التوصيات:

١- تعزيز التمكين السياسي للمرأة من خلال توفير برامج تدريبية مستمرة تستهدف بناء قدراتها في مجالات القيادة، والإدارة العامة، والتفاوض، وصنع القرار.

٢- تعديل الإطار التشريعي ليشمل ضمانات فعلية لتمكين النساء داخل هياكل المجالس، وليس فقط ضمان وصولهن عبر الكوتا.

٣- إلزام الأحزاب السياسية بترشيح نساء في مواقع متقدمة على القوائم الانتخابية، مع مراقبة مدى التزامها بذلك من قبل مفوضية الانتخابات.

٤- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة أداء النساء في المجالس وتقديم الدعم الفني لهن، إلى جانب توعية المجتمع بدور المرأة السياسي.

٥-العمل على تغيير الثقافة المجتمعية من خلال حملات توعية وتثقيف تستهدف تعزيز القبول المجتمعي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرار.

قائمة المصادر

أولا: الكتب العربية

١. ايمان بيبرس، *المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي*، القاهرة، مصر: جمعية نهوض وتنمية المرأة، ١٩٩٩.
٢. جينا شيريلو، كارولين رودي، *تحليل شامل للعملية الانتخابية والسياسية في العراق حسب النوع الاجتماعي*، المؤسسة للنظم الانتخابية، ٢٠١٩.
٣. حالجة سهيل العامري، *دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية*، الإمارات: كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣.
٤. سعد اسماعيل علي، *مقدمة في علم الاجتماع السياسي*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.
٥. عبد السلام ابراهيم البغدادي، *المرأة والدور السياسي*، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، ٢٠١٠.
٦. محمود عزو حمدو، عبد الكريم محمد عبيد الجربا، *تأثير البيئة الاجتماعية في تردد النساء من حوض (بغداد/نينوى/صلاح الدين/الأنبار)*، بغداد: جمعية نساء sidq، ٢٠٢٤.
٧. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ٢٠٠٧.
٨. ناظم الجاسور، *موسوعة علم السياسة*، ط١، عمان، الأردن: مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
٩. هويدا عدلي، *المشاركة السياسية للمرأة*، ط١، مؤسسة فريدريش ايبيرت، مصر، ٢٠١٧.
١٠. هيام علي المرهج، *النساء في مجالس المحافظات تحدي الحضور والمشاركة*، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣.

ثانيا: البحوث المنشورة

١. احمد حمة غريب، "واقع المرأة العراقية وتحدياتها المستقبلية"، *مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا*، العدد ٣، (٢٠١٨)..
٢. أنور اسماعيل خليل، "الوضع السياسي للمرأة العراقية في إطار الكوتا بعد عام ٢٠٠٣"، *مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد*، العدد ٥٥، (٢٠١٨).
٣. أياد هلال، "قوانين الانتخابات في العراق وتأثيرها في تعزيز مشاركة المرأة"، *مجلة البيان للدراسات والبحوث، كلية القانون والسياسة، جامعة البيان*، العدد ١، مجلد ٣، (٢٠٢٣).
٤. حسام الدين علي مجيد، زالة سعيد يحيى، "نظام الكوتا النسوية بوصفه مدخلاً لبناء مجتمع عادل"، بحث *منشور في مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية*، العدد ٥٥، (٢٠١٨).
٥. حوراء رشيد الياسري، "مستقبل المشاركة السياسية للمرأة العراقية الواقع والتحديات"، بحث *منشور في مجلة نسق*، مجلد ٤٢، العدد ٦، ٣٠ حزيران، (٢٠٠٤).
٦. ريم ضيف عبد المجيد، "دور المرأة في المشاركة السياسية بعد عام ٢٠٠٥"، بحث *منشور بمجلة تكريت، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية*، العدد ٣٣، (٢٠٢٣).

٧. شيماء محمد الحديدي، "معوقات المشاركة السياسية للمرأة"، *مجلة البحوث القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، القاهرة*، (٢٠٢٢).
٨. صالح عبد الرزاق الخوالدة، "حقوق المرأة في تأليف الأحزاب السياسية والانتساب إليها"، *مجلة جيل حقوق الانسان*، مجلد ٤، العدد ١٧، (٢٠١٧): ص ٧٩.
٩. ضياء مصلح مهدي، "ضمانات تفعيل مشاركة المرأة وفقاً للقوانين الدولية"، *بحث منشور في مجلة تكريت، جامعة تكريت، كلية الحقوق*، السنة ٧، العدد ٣، ج٢، (٢٠٢٣).
١٠. محمد مقداد، "المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية في ضوء نتائج الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٥"، *بحث منشور في مجلة المنارة للدراسات والبحوث، جامعة آل البيت*، مجلد ١٦، العدد ١، (٢٠١٣).
١١. نادية حليم، "مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية"، *المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة*، المجلد ٥١، العدد ٣، أيلول، (٢٠١٤).

ثالثا: الدساتير والقوانين:

١. دستور جمهورية العراق الدائم للعام ٢٠٠٥، المواد :(٢) فقرة (ب/ج)، (٥)، المادتين (١٤/١٦)
٢. قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨.
٣. قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٦ لعام ٢٠١٥.

رابعا: المواقع الالكترونية(الانترنيت):

١. التقرير الخاص بعنوان (الانتخابات المحلية) متاح على الرابط الالكتروني: https://m.dw.com
٢. التقرير بعنوان (حظوظ المرأة العراقية بالفوز في الانتخابات المحلية)، الاندبندنت العربية، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.independentarabia.com
٣. الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ جمهورية العراق، متاح على الرابط: https://www.unescwa.org/sites/default/event/plan_
٤. لقاء ياسين حسن، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ٢٠١٦، متاح على الرابط الالكتروني: https://democtraticac.dey?p=37298
5. What is political participation? Definition and examples, international information network, see the following link: https://www.thoughtco.com